دور التحول الرقمي في تيسير إجراءات التقاضي بمرفق العدالة مع التطبيق على محاكم مجلس الدولة المصرى

معتز مصطفى شقوير*/ د. شدوى عصمت (إشراف)**

مستخلص

الهدف: تهدف الدراسة إلى التوصل إلى منظور جديد لممارسة حق التقاضي أمام محاكم مجلس الدولة من خلال استغلال التكنولوجيا الحديثة لتيسير إجراءات التقاضى وتحقيق العدالة الناجزة المرجوة.

المشكلة البحثية : إلى أى مدى يؤدى التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي إلى تيسيرها وتبسيطها على جميع أطرافه، وماهى متطلبات تنفيذه وأبرز التحديات التى تواجهه، وكيف يمكن رقمنة الإجراءات المتبعة أمام محاكم مجلس الدولة المصرى ؟

المنهاجية : تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال طرح تصور واف يمكن أن يكون عليه مجلس الدولة حال تطبيق الرقمنة في إجراءات التقاضي بمحاكمه، والمنهج البنائي الوظيفي حيث أن منظومة التقاضي عموما تشكل بناء يتألف من عدد من الهياكل التنظيمية ترتبط مع بعضها في إطار إجرائى تفاعلى موحد، تسعى جميعها إلى ضمان سير المرفق القضائى سبيلا للوصول إلى أعلى معدلات الأداء، وتظهر أهمية هذا المنهج فى التعرف على آليات توظيف تكنولوجيا المعلومات فى منظومة التقاضي بمحاكم مجلس الدولة.

الأهمية : تأتى أهمية الدراسة فى كونها تتناول موضوع الرقمنة كأحد الحلول المبتكرة لتيسير إجراءات التقاضي فى ضوء ما تعانيه من معوقات، ولا سيما إجراءات التقاضي بمرفق القضاء الإدارى، وما زاد من هذه الأهمية ما طرأ على الساحة العالمية من مستجدات وبالأخص فيروس كورونا (كوفيد ١٩) الذى ألقى بظلاله السلبية على منظومة التقاضى ككل، وعكس أهمية التحول الرقمى في إجراءاتها ضمانا لسير مرفق العدالة دون توقف فى مثل هذه الظروف.

النتائج : انتهت الدراسة إلى صياغة مجموعة من الآليات اللازمة لتطبيق النظام الرقمى فى إجراءات التقاضي بمحاكم مجلس الدولة،، فضلا عن ضرورة توفر عدد من المتطلبات اللازمة لإنفاذه بنجاح، والتأكيد على أهمية تبنى الرقمنة لما تنطوي عليه من مزايا عديدة لكافة أطراف التقاضي ووجوب السير قدما وبخطى ثابتة فى سبيل إنفاذها.

كلمات مفتاحية: التحول الرقمى – إجراءات التقاضي – محاكم مجلس الدولة.

---

* باحث دكتوراه بقسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة
وقاضى بمحاكم مجلس الدولة
Email: Shakweer700@gmail.com

** مدرس الادارة العامة بجامعة القاهرة، ومدير برنامج الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الجلالة
Email: Shadwa.esmat@feps.edu.eg

Abstract:

Purpose: The study aims to reach a new perspective for exercising the right to litigation before the courts of the State Council by exploiting modern technology to facilitate litigation procedures and achieve the desired speedy justice.

Research Problem: To what extent does digital transformation in the justice system facilitate litigation procedures, what are the requirements for its implementation and the most prominent challenges facing it, and how can it be applied before the courts of the State Council?

Design/Methodology/Approach: The study uses the case study approach by presenting an adequate vision of what the State Council could look like if digitization is applied in the litigation procedures in its courts, and the structural-functional approach, as the litigation system in general constitutes a structure consisting of a number of organizational structures linked to each other in a unified interactive procedural framework, seeking All of them aim to ensure that the judicial facility is on track to reach the highest levels of performance, and the importance of this approach is demonstrated in identifying the mechanisms for employing information technology in the litigation system in the courts of the State Council.

Importance: The importance of the study comes from the fact that it addresses the issue of digitization as one of the innovative solutions to facilitate litigation procedures. What has increased this importance is the developments that have occurred on the global scene, especially the Corona virus (Covid 19), which has cast a negative shadow on the litigation system.

Results: The study reached the formulation of a set of mechanisms necessary to implement the digital system in litigation procedures in the courts of the State Council, In addition to the necessity of providing a number of requirements for its successful implementation, and emphasizing the importance of adopting digitization because of the many advantages it entails for all parties to the litigation and the necessity of moving forward and at a steady pace in order to enforce it.

Keywords:Digitalization - litigation procedures - State Council courts.

مقدمة:

شهد العالم ثورة هائلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العقدين الآخيرين أثرت بدورها على كافة أوجه الحياة الإنسانية لتفرض واقعا جديدا على جميع الأصعدة والمجالات، لاسيما مجال الإدارة العامة، لتتحول المرافق العامة نحو استغلالها فى أداءها للخدمات المختلفة للمواطنين، وما استتبعه ذلك من حدوث تغير جذرى فى نمط الإدارة العامة وظهور ما يعرف بالحكومات الرقمية.

ولا يمكن لمرفق القضاء أن يكون بمعزل عن الثورة التكنولوجية الهائلة التى اجتاحت جميع المجالات ؛ فأتاحت له فرصة الاستفادة من مخرجاتها لخدمة العدالة والقانون.

وقد بات التحول الرقمي في الإطار الإجرائي لمنظومة التقاضي في المحاكم المصرية ضرورة كبيرة تقتضيها مستجدات العصر الرقمي لمسايرة التطور العالمي الذي طرأ على أداء المؤسسات القضائية فى الدول جراء تحولها نحو استغلال الثورة التكنولوجية وأدواتها الرقمية فى سبيل تيسيرٍ إجراءات التقاضي وتبسيطها لكافة أطرافه عبر التحول نحو إجراءات رقمية أكثر تيسيراً وفاعلية سبيلا لإرساء دعائم العدالة الناجزة المنشودة.

ومن خلال هذه الدراسة سنتناول أولا: بيان التحول الرقمى فى أعمال الإدارة العامة ودوره فى تيسير الإجراءات الإدارية والارتقاء بجودة الخدمات التى تقدمها المرافق العامة، وثانيا: بيان ماهية التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي وأهميته التى تنصرف نحو غاية قوامها تيسير إجراءات التقاضي وابتغاء العدالة الناجزة المرجوة، مرورا بتحديد المتطلبات والمرتكزات اللازمة لتنفيذ رقمنة إجراءات التقاضي، ثم الوقوف على أبرز التحديات التى تواجهها، وثالثا: صياغة تصور واف وشامل لكافة إجراءات التقاضي بمجلس الدولة فى إطارها الرقمى.

المشكلة البحثية:

تواجه الإدارة العامة فى نمطها التقليدي العديد من الإشكاليات التى تعرقل سير أعمالها لا سيما فى ظل ما تتسم به إجراءاتها من تعقيد وبطء، وهو الأمر الذى امتد نطاقه إلى الإجراءات المتبعة بمرفق القضاء – كأحد المرافق العامة – لتضحى إجراءات التقاضي ذاتها بما ترتبه من إشكاليات عائقا أمام أداء منظومة العدالة لرسالتها، بداية من طول أمد التقاضى وبطء إجراءاتهٍ وتعقد مراحله الإجرائية، وما يؤديه من تكدس ساحات المحاكم بآلاف القضايا، مروراً بإستنزاف المزيد من الوقت والجهد والمال لجميع أطراف التقاضى، الأمر الذي عكس أهمية تبنى حلول مبتكرة سبيلا لتيسير تلك الإجراءات؛ ليظهر جليا الحاجة نحو استغلال مخرجات الثورةٍ التكنولوجية الهائلة فى مجال التقاضي لتبسيط إجراءاته وجعلها أسرع وأكثر تحقيقاً لمبدأ العدالة والشفافية فى الحصول على الخدمات القضائية بمختلف صورها فى آجال معقولة ؛ لاسيما وأن ذلك يأتى اتساقا لمحاور الحوكمة والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وترجمة لمشروع الحكومة الرقمية الذى تتبناه الدولة المصرية (مصر الرقمية).

وهنا يثور التساؤل الرئيس للدراسة: إلى أى مدى يؤدى التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي إلى تيسيرها وتبسيطها على جميع أطرافه، وماهى متطلبات تنفيذه وأبرز التحديات التى تواجهه، وكيف يمكن رقمنة الإجراءات المتبعة أمام محاكم مجلس الدولة المصرى ؟

أهمية الدراسة:

وتنصرف إلى كونها تتناول موضوع الرقمنة كأحد الحلول المبتكرة لتيسير إجراءات التقاضي فى ضوء ما ما تتسم به هذه الإجراءات من بطء وتعقد وما يرتبط بها من معاناة وصعوبات، وزادت الأهمية مع بروز جائحة كورونا التى قيدت العالم بأسره، وأوجبت على النظم القضائية في الدول التحول نحو تبنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها فى تسيير الإجراءات الإدارية بكافة القطاعات وخاصة منظومة التقاضي حرصا منها على كفالة حقوق المتقاضيين وضمان سير المرفق القضائى وتقديم الخدمات القضائية بانتظام، الأمر الذي لفت الإنتباه قويًا نحو أهمية التقاضي عن بعد ليصبح خيار ضرورة أكثر منه خيار تفضيل.

التساؤلات البحثية:

ينبثق من التساؤل البحثي الرئيس عدد من التساؤلات البحثية الفرعية وهى:

١- ما هو المقصود بالتحول الرقمى فى أعمال الإدارة العامة، وإلى أى مدى تؤدى الإدارة الرقمية إلى تيسير الإجراءات الإدارية والارتقاء بجودة الخدمات العامة؟

٢- ماذا تعنى رقمنة إجراءات التقاضي المتبعة بمنظومة العدالة، وأهمية تطبيقها؟

٣- ما هى المتطلبات اللازمة لرقمنة إجراءات التقاضي، وأبرز التحديات التى تواجهها؟

٤- كيف يمكن رقمنة إجراءات التقاضي أمام محاكم مجلس الدولة وآليات تطبيقها؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الخروج بمنظور جديد لممارسة حق التقاضي أمام محاكم مجلس الدولة – فى ظل ما تعانيه من معوقات أخصها ظاهرة بطء إجراءات التقاضي – وذلك من خلال استغلال التكنولوجيا الحديثة بهدف تيسير إجراءات التقاضى سبيلا لتحقيق العدالة الناجزة المرجوة، والرغبة فى تقديم دراسة شاملة لقضاة مجلس الدولة عن كيفية تطبيق التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي ودوره فى تيسيرها وتحقيق العدالة الناجزة المنشودة.

مراجعة الأدبيات السابقة:

المحور الأول: الأدبيات التي تناولت دور التحول الرقمي في تيسير الإجراءات الإدارية:

جاءت دراسة Batalli M. (٢٠١٥)[١] بعنوان "تبسيط إجراءات الإدارة العامة من خلال تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وأدوات أخرى" بالتأكيد على أن تبسيط الإجراءات في الإدارة العامة له أهمية كبيرة وأولوية للعديد من الدول وخاصة فيما يطلق عليه عصر الرقمنة أو التحول الرقمي، وأشارت هذه الدراسة إلى أن تبسيط الإجراءات

الإدارية مؤداه إعادة الهندسة للإجراءات الإدارية وتقديم نموذج عملي للإدارة، وبالتالى إعادة صياغة وتحديث العلاقة بين المواطنين والإدارة العامة وتقديم مبدأ الثقة تجاه الإجراءات الإدارية. وانتهت الدراسة إلى أن التحول نحو الرقمنة أصبح أمرًا أساسيًا لتبسيط الإجراءات الإدارية وتحقيق الكفاءة والفعالية.

وفي ذات السياق، إتفقت معها دراسة Rachinger et al. (٢٠١٩)[٢] بعنوان "الرقمنة وتأثيرها على ابتكار نموذج العمل" متناولة تأثير التحول الرقمي على أشكال التعاون بين المؤسسات وبعضها البعض وبين المؤسسات والعملاء والموظفين أنفسهم، كما أكدت على أن التحول الرقمي أصبح اليوم يكتسب إهتمامًا متزايدًا لدوره فى تيسير كافة الإجراءات الإدارية، وإنتهت الدراسة إلى أن الرقمنة تحتاج إلى قدرات تنظيمية وقدرات وظيفية وبشرية هائلة تواكب التحديات التي يفرضها العصر الرقمي.

وهو أيضاً ما استعرضته دراسة Ziyadin et al. (٢٠٢٠) بعنوان: "التحديث الرقمي لنظام الإدارة العامة: الامتيازات والحواجز"، بالاشارة إلى أن التحديث الرقمي لنظام الإدارة العامة أصبح ذا أهمية خاصة، بتناولها لمزايا التحديث الرقمي لنظام الإدارة العامة، وتقييم تطور الحكومة الرقمية وتحديد المعوقات الرئيسية، وانتهت الدراسة إلى أن التحول الرقمي لنظام الإدارة العامة يلعب دورا كبيرا فى تيسير كافة أعمالها وخدماتها وتقديمها بكفاءة وفعالية[٣].

المحور الثانى: الأدبيات التي تناولت التحول الرقمي في مجال إجراءات التقاضي:

أشارت دراسة Marco Velicogna (٢٠١١)[٤] بعنوان "القضاء الإلكتروني في فرنسا" إلى أنه يوجد العديد من المشكلات التي واجهت تطبيق التحول الإلكتروني في أنظمة القضاء في العديد من الدول الأوروبية ومنها فرنسا، منها مشكلات متعلقة بالتطوير والتصميم وكيفية تضمين المتقاضيين والصيانة والتحديث، والأهم من ذلك هو عدم القدرة على تقييم وقياس المساهمة الفعلية التي تقدمها التكنولوجيا لإدارة العدالة، الأمر الذي قد لا يساعد في التطوير الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في مرفق العدالة، وانتهت إلى أنه يجب النظر إلى تطوير العدالة الإلكترونية أكثر من مجرد تصميم إلكتروني وربط تكنولوجي أو استخدام الوسائط الرقمية بدلاً من التقليدية، بضرورة تقييم عمليات الإبتكار المعقدة، والمساهمة في استثمار العدالة الإلكترونية القائمة على الحقائق، وجودة الوسائل التقنية التي يمتلكها هذا النظام، وإنتهاء النتائج التي تم تحقيقها من خلال اعتماد نظام الإيداع الإلكتروني للدعاوى القضائية.

واتفقت معها إلى حد كبير ما ذهبت إليه دراسة Giampiero Lupo (٢٠١٤)[٥] بعنوان "تصميم وتطبيق أنظمة العدالة الإلكترونية: بعض الدروس المستفادة من كندا والمملكة المتحدة" أن تحقيق العدالة أصبح قضية مهمة في العديد من أنظمة العدالة حول العالم، لذا فقد أصبح ينظر إلى التكنولوجيا على أنها متطلب رئيس للوصول إلى العدالة خاصة فيما يتعلق بتحسين كفاءة مرفق العدالة، وأكدت الدراسة أن الإنتشار الدولي

لـــنظم المعلومات داخل قطاع العدالة يثير التساؤل الأهم حول كيفية القيام بذلك وضمان جودة الأداء. وانتهت الدراسة إلى التأكيد على المميزات العديدة لمنظومة العدالة الإلكترونية كآليات فعالة فى تيسير إجراءات التقاضى.

وهو أيضًا ماذهبت إليه دراسة بدر الدين (٢٠١٧)[٦] بعنوان "القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة" بتناولها مصطلح الإدارة العامة الإلكترونية، وتقديم رؤى ومقترحات قانونية حول كيفية الاستعانة بالوسائل الإلكترونية الحديثة في تطوير مرفق القضاء الإداري في محاولة لتحقيق العدالة الناجزة من خلال تبسيط إجراءات التقاضى من خلال تناول كافة الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإداري والنظر فيها ومدى إمكاني تحويلها للصورة إلكترونية دون الإخلال بما يفرضه القانون من إجراءات كضمانة للمتقاضيين.

الإطار النظري:

من خلال العرض السابق للأدبيات فإنه يمكننا الوقوف على المتغيرات والمفاهيم التي من الممكن أن تساعد وتسهم في صياغة الإطار النظري الخاص بالدراسة، ولعل أبرزها الإدارة الرقمية للمرفق العام والتي تعرف بالحكومة الرقمية أو الإلكترونيـــة أو الذكيـــة أيضًا وكذلك بحكومة عصر المعلومات أو الإدارة بلا أوراق أو الخدمات عن بعد.

وكذلك تبرز عملية التقاضي كأحد متغيرات الدراسة بما تتضمنه من إجراءات مختلفة (إقامة الدعوى وإيداعها، وحفظ ملفاتها وإعلان الخصوم ومباشـــرة جميـــع إجراءاتهـــا مروراً بمرحلة المرافعة وإنتهاء بصدور الحكم) وما يرتبط بها من إشكاليات –على النحو الموضح بالشكل التالي – أبرزها طول أمد التقاضى في كل مرحلة مـــن هـــذه المراحـــل وتعقد إجراءاته على نحو أدى إلى تكدس ساحات القضاء بآلاف القضايا وتأخر الفصـــل فيها، وإستنزاف المزيد من الوقت والجهد والمال لجميع أطراف التقاضى، يضـــاف إلـــى ذلك إرتفاع التكاليف وأوجه الإنفاق سواء من جراء التوسع فـــي إنشـــاء المقـــرات أو صيانتها وتجديدها من أجل تقديم الخدمات المختلفة لعدد أكبر من المواطنين، بالإضـــافة إلى إنتشار الفساد نتيجة الإحتكاك والتعامل المباشر بين مقدم الخدمة (المرفق القضائي) وطالب الخدمة (المتقاضي)، والإعتماد على الأرشيف الورقي التقليدي فى الحفـــظ ومـــا ينجم عنه من إشكاليات أخصها صعوبة البحث عن الملفات أو فقدانها لأي سبب.

وترتيبا على ما تقدم، وبشأن العلاقة بين المتغيرين سالفي الذكر، فإنه ونظراً لأن الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية تشمل ضمن ما تشمل "مرفق القضاء"، فقد بات استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بالمرفق القضائى وسيلة لتعزيز الثقة في منظومة العدالة عبر تطوير وتبسيط إجراءات التقاضي بما يحقق الوصول إلى العدالة والحق في وقت مناسب، الأمر الذى أصبح معه التعويل على التكنولوجيات الرقمية في نطاق إجراءات التقاضي خطوة كبرى نحو زيادة فعالية أداء المرفق القضائى لمهمته السامية فى الفصل في المنازعات وإرساء العدالة[٧].

وبمطالعة الشكل التالى يتضح أن استغلال أدوات الإدارة الرقمية فى المجال الإجرائى لمرفق العدالة سيرتب العديد من المزايا على منظومة التقاضي وإطارها الإجرائي ؛ إذ

أن رقمنة إجراءات التقاضي – والتى تستلزم عدد من المتطلبات والمرتكزات سنتناولها بالتفصيل لاحقا – سيسهم في توفير الوقت والجهد لأطراف التقاضي، وتقليل التكاليف وإنخفاضها، وتحقيق ما يعرف بالعدالة الناجزة إجرائيا، وسهولة حفظ واسترجاع ملفات الدعوى من خلال الأرشيف الرقمي للمحاكم، وتحسين جودة جميع الخدمات المقدمة للمتقاضيين وسرعة إنجازها على نحو مرض لهم، وتجنب الإحتكاك والتعامل المباشر بين طالب الخدمة (المتقاضى) ومقدم الخدمة (عناصر المرفق القضائي) إلى حد كبير، وتحسين مستويات الإتصال والإرتباط بين مرفق القضاء والجهات المعاونة من ناحية وبينه وبين الجهات الحكومية والمؤسسات المختلفة من ناحية أخرى، وقصر أمد التقاضى وإختصار إجراءاته حتى صدور الحكم في زمن محدد، إضافة إلى ربط جميع المحاكم بشبكة تقنية تعمل جميعها فى إطار رقمي تفاعلى موحد، وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لكافة الدعاوى المقامة تمكن المتقاضيين من الإطلاع بكل سهولة ودقة في أى وقت، وإرساء موسوعة رقمية تشمل كافة التشريعات والأحكام القضائية والمبادئ القانونية، وأخيراً تفعيل أوجه الرقابة والتفتيش على عناصر المنظومة القضائية، وذلك كله على نحو منتظم ومبسط وميسر.

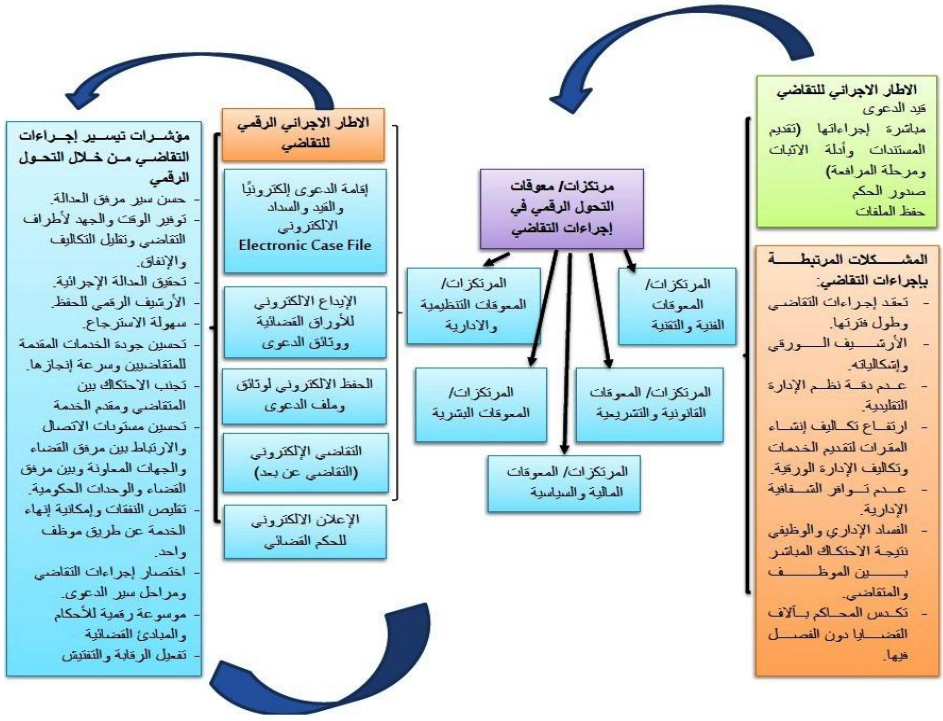

المصدر: إعداد الباحثين

منهاجية الدراسة:

ترتكز الدراسة على منهجين رئيسيين أولهما منهج دراسة الحالة : حيث سيتم طرح تصور واف يمكن أن يكون عليه مجلس الدولة حال تطبيق الرقمنة فى إجراءات التقاضي بمحاكمه، وثانيهما المنهج البنائي الوظيفي ؛ إذ أن منظومة التقاضي عموما بناء يتألف من مجموعة من التقسيمات التنظيمية لكل منها وظيفته التي يقوم بها، وترتبط مع بعضها في إطار إجرائى تفاعلى موحد، تسعى جميعها إلى ضمان سير مرفق القضاء لتحقيق العدالة والوصول إلى أعلى معدلات الآداء والإنجاز القضائى، وتظهر أهمية هذا المنهج فى التعرف على آليات توظيف تكنولوجيا المعلومات فى منظومة التقاضي بمحاكم مجلس وكيفية رقمنة إجراءاتها.

تقسيم الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ أولهم يتعلق بالإدارة الرقمية ورقمنة أعمال الإدارة العامة ومن خلاله سنتناول المقصود بالتحول الرقمى فى أعمال الإدارة العامة فيما يعرف بالحكومة الرقمية ودوره فى تيسير الإجراءات الإدارية بالمرافق العامة، وثانيهم فكرة رقمنة إجراءات التقاضي – فيما تعرف بالتقاضي الإلكترونى– واستعراض أهمية التحول إليها، ومتطلبات تنفيذها ونجاحها، ثم إبراز أهم التحديات التى تواجهها، وثالثهم صياغة تصور واف لآليات التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي المتبعة أمام محاكم مجلس الدولة.

أولا: التحول الرقمى فى أعمال الإدارة العامة (الحكومة الرقمية):

ألقت التكنولوجيات الرقمية بظلالها على كافة أوجه النشاط الانسانى والمجالات، لتمثل مفتاح الريادة فى الثورة الصناعية القادمة، ومسارا أمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التى يتبلور محورها حول ضمان رفاهية وازدهار البشر وبناء مجتمعات مستدامة حول العالم(٨)، ويأتى في مقدمة تلك المجالات مجال الإدارة العامة، فأصبح التحول نحو تبنى التكنلوجيات الرقمية بالغ الأثر فى تطوير آليات عمل الحكومات وتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات العامة بكل جودة وفعالية وكفاءة(٩)، وتعزيز الحوكمة الرشيدة فى سبيل خلق مؤسسات أكثر فعالية وخضوعا للرقابة والمساءلة ؛ الأمر الذى دفع العديد من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الى التسارع نحو إنفاذ مبادرات التحول الرقمى فى مجال الادارة العامة(١٠)، وبروز مفاهيم جديدة كالحكومة الإلكترونية أو الرقمية والإدارة الرقمية(١١).

١) ماهية التحول الرقمى فى أعمال الإدارة العامة:

تعرف أعمال الإدارة العامة فى إطارها الرقمى (الحكومة الرقمية) على أنها الإدارة العامة الرقمية للوظائف والمهام الحكومية بهدف تحسين علاقة الحكومات وقطاع الأعمال العام بمواطنيها، فهى الإدارة التى تسعى دوما إلى إعادة ابتكار ذاتها وإحداث

تحول دائم فى أنماط إدارتها اتساقا مع رغبات المواطنين وتوقعاتهم المتزايدة[١٢]، وذلك من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات كأحد استراتيجيات تطوير القطاع الحكومى بهدف تحسين أداء الوظائف العامة والارتقاء بالمعاملات الحكومية وجعلها أكثر كفـــاءة وفاعلية [١٣].

٢) دور التحول الرقمى فى تيسير الإجراءات الإدارية والارتقاء بجودة أعمال الإدارة العامة :

الرقمنة هي مستقبل العالم[١٤]، لما تنطوى عليه أدواتها من تأثير مذهل على كافة الأصعدة[١٥]، ولا سيما مجال الإدارة العامة ودورها فى تحسين نمط الخدمات العامة المقدمة[١٦]، وذلك على النحو التالى:

أ-الحد من ظاهرة الفساد: يأتى دور التحول الرقمى كأحد أبرز الممارسات الناجحة والفعالة فى سبيل مواجهة الفساد[١٧]، ذلك لأن التحول الحكومى الرقمى يجنب أى اتصال مباشر بين مقدم الخدمة من الموظفين وبين متلقى الخدمة على نحو يقلل من تصرفات الرشوة والمحسوبية، إضافة إلى أن المعاملات ذاتها تتم فى مسار تقنى رقمى خاضع لرقابة مركزية مباشرة بعيدا عن الإجراءات الإدارية الورقية لتحد معها عمليات اختلاس أو تزوير المستندات والوثائق الورقية التى تجد صداها فى ظل نظام الإدارة التقليدية باعتبارها بيئة ملائمة لانتشارها[١٨].

ب-تقليص الإجراءات الإدارية وتيسيرها: للحكومة الرقمية دور بارز فى الإرتقاء بجودة ما تقدمه من خدمات لما تتميز به من تيسير للأعمال وتبسيط للإجراءات التى تقوم بها وتقليص مراحلها[١٩]. ففى ظل الإدارة الرقمية تختزل الإجراءات الادارية وينتفى معها التعامل اليدوي، فيتم تداول المعلومات بانسيابية وبدقة بين الإدارات المختلفة على نحو تتقلص معه التعددية أو الإزدواجية و يتم الحصول على البيانات بدقة وسهولة بين المتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة وبالتالى إنجاز الأعمال وماتنطوى عليه من إجراءات ميسرة ومختصرة فى زمن قياسي بدلا من إتمام هذه الأعمال فى أمد طويل وبإجراءات معقدة كما هو الحال فى ظل الإدارة التقليدية[٢٠].

ج-جودة الخدمات العامة : تساهم الحكومة الرقمية في رفع كفاءة أعمال الإدارة العامة[٢١]، إذ أن الإنجاز الرقمى للخدمة العامة يكون أكثر دقة وإتقانا عن نظيره اليدوى التقليدى، وتستغل قدرات الإدارة الاستغلال الأمثل وبالتالى تقديم الخدمات العامة بشكل أفضل لمستحقيها[٢٢].

د- توفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف والنفقات : يبرز دور الإدارة العامة الرقمية فى إتاحة الخدمات بجودة عالية وإتمامها فى وقت قياسي بالنسبة لكل من المواطن والمؤسسات[٢٣]، فضلا عن أداء الخدمات العامة فى البيئة الرقمية بتكلفة تقل كثيرا عن أدائها بالأسلوب التقليدي أو اليدوى، وبأقل عدد من العاملين لديهم القدرة على العمل وإنجاز المهام واختصار مراحل العمل، لذلك يمكن القول بأن الإدارة الرقمية تعد فى

حقيقتها إدارة بلا زمان وإدارة بلا مكان لكونها تعمل على مدار الساعة دون توقف منتفيا معها العنصران الزمنى والمكانى من خلال تبنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة لعمل الإدارة، كذلك فهى إدارة بلا أوراق فلا مجال لوجود الدفاتر والأدوات المكتبية ودورة المستندات الورقية وما ينجم عنها من استنزاف المزيد من الوقت والجهد والنفقات فى سبيل أداء الخدمات والحصول عليها(٢٤).

ه- تعزيز الشفافية الإدارية : التحول الرقمي فى الإدارة العامة يتجه بدوره إلى تمكين المواطن من رقابة أعمال الإدارة العامة ومساءلتها وبالتالى تدعيم مبدأ الشفافية الإدارية(٢٥).

و- إتاحة البيانات وسهولة الوصول: إن القدرة على الاحتفاظ بكم هائل من البيانات والمعلومات لا نهاية له لم يكن أحد يتصورها فيما مضى، إلا أنها أصبحت الآن أمراً متاحا ومستساغا فى ظل الحكومة الرقمية بكل سهولة، من خلال منظومة الحواسيب والتقنيات الرقمية وقدرتها التخزينية الضخمة وشبكات الاتصال عالية السرعة على نحو جعل الوصول إلى المعلومات والمعاملات متاحا، واسترجاعها أمراً يسيراً(٢٦).

ثانياً: التحول الرقمى فى إجراءات التقاضى (التقاضي الإلكترونى أو الرقمي):

لا يمكن أن تكون منظومة العدالة بمعزل عما يفرضه العصر الرقمي من مستجدات ومتغيرات(٢٧)، لاسيما وأن التحول الرقمى فى مرفق القضاء يأتى مستوعبا تحت مظلة مشروع الحكومة الرقمية للدولة المصرية؛ بحسبانها المظلة الأكبر التى تستوعب كافة المرافق العامة فى الإطار الرقمى ومنها المرفق القضائى(٢٨).

وسنتناول فى هذا الشق من الدراسة بيان ماهية التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي وأهميته التى تنصرف إلى جعل إجراءات التقاضي أكثر تيسيرا لجموع المتقاضيين، مرورا بتحديد المتطلبات اللازمة لتنفيذ رقمنة إجراءات التقاضي بنجاح، ثم الوقوف على أبرز التحديات التى تواجه رقمنة تلك الإجراءات.

١) *ماهية التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي وأهميته :*

يعرف التحول الرقمى فى منظومة التقاضي بأنه تبنى النظم القضائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحلول التكنولوجيات الحديثة محل الوسائل التقليدية التى اعتاد الخصوم استخدامها فى سبيل إقامة دعواهم ورفعها أمام المحكمة المختصة وتتبع سيرها وما يتخذ بشأنها من قرارات قضائية أو إجراءات وحتى صدور الحكم النهائى فيها والطعن عليه(٢٩).

وإن كان التحول نحو منظومة التقاضي الرقمية وما يقترن به من دوافع وأهمية يأتى مشمولا بما باتت تؤديه الإدارة الرقمية من دور فعال فى تيسير الإجراءات الإدارية بالمرافق العامة (الحكومة الرقمية) والتى سبق وأن أشرنا إليه، إلا أنه من الأهمية

تناول أهمية التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي وذلك لما تنطوى عليه منظومة التقاضي من خصوصية من ناحية، وباعتبار أن رقمنة إجراءات التقاضي محور الدراسة الماثلة التى تقتضي استعراضها بقدر من التفصيل والدقة من ناحية أخرى ، وهو ما نختزله فى النقاط التالية:

أ) تعزيز مبدأ سيادة حكم القانون و كفالة حق التقاضي وتدعيم ركائزه لتحقيق العدالة الناجزة، ولكى يتحقق ذلك فلابد أن تكون آليات الوصول إلى العدالة ميسرة للمتقاضيين فى اقتضاء حقوقهم(٣٠).

ب) مواجهة ظاهرة بطء إجراءات التقاضي بمحاكم مجلس الدولة(٣١)، ومواجهة الآثار السلبية المترتبة عليها بالنسبة للمواطن أو الدولة، وتيسير اقتضاء الفرد لحقه والحصول على الحماية القضائية له فى الوقت المناسب وبأقل تكلفة وجهد وتحقيق التميز اللوجيستي للمرفق القضائى(٣٢).

ت) مكافحة ظاهرة الفساد الإدارى داخل منظومة التقاضي بحسبانها أحد أبرز المعوقات التى تواجه سير إجراءات التقاضى(٣٣)، والسعى نحو إرساء بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة، من خلال تعزيز التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد، وتطوير قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي، ودعم التحول الرقمي لتحقيق العدالة الناجزة(٣٤).

ث) مواجهة الظروف القاهرة (كورونا نموذجا): فبعد إعلان منظمة الصحة العالمية كوفيد ١٩ وباء عالميا، اتجهت العديد من المؤسسات القضائية فى الدول المختلفة إلى تعليق العمل بالمحاكم لمنع التكدس والتزاحم بين المتقاضيين للحد من تفشي الوباء، الأمر الذى وضع القضاة في حيرة من أمرهم مابين توقفهم عن مباشرة عملهم القضائى، ومابين الرغبة فى السير فى نظر الدعاوى والفصل فيها ورد الحقوق لأصحابها فى سبيل إرساء العدالة دون قيد أو توقف(٣٥)؛ ليلجأ العديد منها إلى الاعتماد على الوسائل البديلة فى تسيير العمل القضائى مثل تقديم الخدمات والمعلومات القضائية إلكترونيا عبر شبكة الانترنت أو من خلال الهواتف أو البريد الإلكتروني إبان فترة الجائحة سبيلا لبقاء الوصول إلى العدالة متاحا بحسبانه جوهر مبدأ سيادة حكم القانون فى الدول(٣٦).

ج) مسايرة ومعاونة خطط الحكومة فى رقمنة المؤسسات الحكومية وبالتالى تعزيز التحول نحو إنفاذ مشروع الحكومة الرقمية بشكل كبير(٣٧)، والذى يأتى اتساقا ومحور الحوكمة وكفاءة المؤسسات كأحد أهداف استراتيجية الدولة المصرية للتنمية المستدامة(٣٨).

ح) توفير الكثير من النفقات التى تتكبدها الدولة فى ظل البيئة القضائية التقليدية ذات الطابع المادى كبنايات المحاكم وصيانتها وتطويرها والمكاتب الضخمة التى لا حد

لها والعدد الهائل من الموظفين[٣٩]، فضلا عن استنزاف الأوراق وتكاليف الطباعة والكتابة وغيرها من الأمور[٤٠].

خ) التحول نحو عصر قضائي رقمى جديد من خلال الاعتماد على الأدلة الرقمية والمحررات الإلكترونية التي يتم تداولها عبر الشبكة العنكبوتية[٤١]، وإحلال نظام الأرشفة الرقمية للأوراق القضائية بديلا للأرشيف الورقى ؛ ومن ثم القضاء على ظاهرة تلف الملفات الورقية أو فقدانها[٤٢]، وكذلك القضاء على ظاهرة الازدحام التى تشهدها قاعات المحاكم بتمكين المتقاضي من مباشرة إجراءات دعواه من أى موقع دون الحاجة إلى المثول بشكل شخصي وما قد يمثله من تعب ومشقة لا يستطيع تحملها البعض من المرضى أو كبار السن[٤٣]، إضافة إلى الحد من المشاحنات ومشاعر الاحتقان التى تحدث بين الخصوم[٤٤].

د) صياغة بيئة إجرائية لمنظومة التقاضي أكثر وضوحا وشفافية[٤٥]، وبالتالى تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين فى القضاء الوطنى[٤٦].

ذ) تمكين القائمين على تسيير المرفق القضائى من القضاة وموظفين من تبسيط إجراءات العمل، وضمان التوزيع العادل لعبء العمل على النحو الذى يؤدى إلى إنجاز الفصل فى الدعاوى القضائية فى مدى زمنى مناسب دون تأخير أو إطالة فى الأمد وبالتالى تحقيق العدالة الناجزة المرجوة[٤٧]، والقضاء على كافة صور رتابة سير إجرءات التقاضي وتعقدها[٤٨]، ومرونة التواصل وسرعته بين القضاة والموظفين بشأن سير العمل فى المحاكم[٤٩].

٢) *متطلبات التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي:*

يتطلب التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي توفر عدد من المستلزمات البشرية والهيكلية والتقنية والتشريعية والسيبرانية[٥٠]، بهدف تمكين المحاكم فى إطارها الرقمى من تحقيق نفس الأهداف والغايات التى تحققها فى إطارها التقليدي[٥١]، وذلك على النحو التالى:

-المتطلبات السياسية: إن ترجمة مشروع التحول الرقمى فى منظومة التقاضي على أرض الواقع تقتضى توفر إرادة سياسية جادة ساعية لتطبيقه وداعمة له بتقديم يد العون المعنوى والمادى سبيلا لاجتياز أى عقبات قد تواجهه ومساندة له بتطويره على نحو مستمر تحقيقا للأهداف المرجوة من تطبيقه[٥٢].

-المتطلبات المالية: إن مشروع التحول الرقمى مثله مثل باقى المشروعات الضخمة الأخرى التى تتطلب موارد مالية كافية لإنفاذه فى ضوء النظام الاقتصادى السائد[٥٣]، فضلا عن توفر التمويل اللازم لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية وضمان إجراء الصيانات الدورية للتقنيات التكنولوجية الحديثة وكذلك مسايرة مستجدات الثورة الرقمية وتطوراتها المتسارعة[٥٤].

-المتطلبات البشرية: إن الكوادر البشرية المؤهلة لمباشرة مهامها فى البيئة القضائية الرقمية الجديدة من قضاة ينظرون القضايا ويصدرون الأحكام، وكذلك كتبة المنصات الرقمية والمختصين بمباشرة مهام أخرى كالتحقق من الهويات الرقمية وحجية الأدلة الرقمية، وتنظيم سير العمل، والفنيين المختصين بمتابعة البنية التحتية المعلوماتية، كل هؤلاء هم من يمثلون ركيزة التقاضي عن بعد على مستوى العنصر البشري(٥٥)، لذلك فإن تأهيل وتدريب العنصر البشرى لخوض غمار العمل القضائى فى البيئة الرقمية تعد أهم المتطلبات البشرية فى سبيل رقمنة إجراءات التقاضى(٥٦).

-المتطلبات التقنية: يتطلب تطبيق التحول الرقمي فى أنظمة العدالة الارتكاز على بنية تحتية معلوماتية قوية ومتطورة قادرة على تمكين كافة أطراف التقاضي من التداول الرقمى للقضايا وتبادل المستندات والوثائق وتعزيز الوصول الرقمى إلى المعلومات المتصلة بالقضايا(٥٧).

-المتطلبات الأمنية: التحول الرقمي في منظومة التقاضي لابد وأن يصاحبه سياج قوى من الأمن السيبرانى من بنية تحتية معلوماتية قوية توفر سلامة وأمن المعلومات القضائية وتكفل سرية البيانات الشخصية للمتقاضيين(٥٨)، على النحو الذى يعزز ثقة المواطنين فى المنظومة الرقمية للتقاضي وإجراءاته(٥٩)، لذلك فإنه يجب تعزيز قدرات جهات إنفاذ القانون والعدالة فى التعامل مع الأدلة الرقمية ومواجهة الجريمة السيبرانية(٦٠).

-المتطلبات التشريعية: يتطلب التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي تطويع التشريعات الإجرائية بما يجعلها مواكبة لتطورات العصر الرقمي من صياغة إجراءات حديثة للتقاضي أمام المحاكم(٦١)، وشمول تلك الإجراءات بحماية تشريعية وافية من خلال حزمة من التشريعات الإجرائية الوطنية(٦٢)، وذلك من خلال صياغة إطار تشريعي يكون متسقا للمبادئ الدستورية والأطر القانونية فى مقام العدالة(٦٣)، وداعما لضمانات حق التقاضي دون أى مساس(٦٤). فضلا عن ذلك فإنه لابد من إصدار التشريعات اللازمة الداعمة للأمن السيبرانى – بحسبانه قضية أمن قومى – بهدف تحقيق الحماية الجنائية والمدنية لكافة صور التحول الرقمى(٦٥).

٣) أبرز التحديات المرتبطة برقمنة إجراءات التقاضي:

على الرغم من تلك مزايا تطبيق الرقمنة فى الإطار الإجرائى لعملية التقاضي، إلا أن هناك جانب من الرأى يعتقد أن دخول التكنولجيات الرقمية إلى المشهد القضائي سيصطدم ببعض الركائز الرئيسية لنظام التقاضي، إذ أنه بالرغم من مزايا التقاضي عن بعد، تبقى المحكمة بصورتها التقليدي ونظامها الورقى النمط الأكثر صونا لمرفق العدالة، والأكثر ملاءمة له(٦٦)، وتتبلور تحفظات هذا الرأى فى النقاط الآتية:

١) المساس بمبدأى (علانية جلسات المحاكمة) و(المواجهة بين الخصوم) بحسبانهما من الضمانات المستقرة عليها فى مقام المحاكمة العادلة، حيث يرى أنصار هذا الرأى أن التقاضى عن بعد من شأنه المساس بهذين المبدأين بشكل كبير على النحو الذى قد يهدرها ويعصف بغايتهما(٦٧).

إلا أنه وبعد استعراض مزايا التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي وما ذهب إليه جانب من الرأى بإهداره لمبدأى علانية الجلسات والمواجهة بين الخصوم فإنه يمكن القول بأن تبنى التكنولوجيات الرقمية فى المجال الإجرائى للتقاضى لن يمس المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها الثوابت الدستورية والقانونية المقررة لحق التقاضي، بل أن دورها يأتى للتاكيد على ضمان إنفاذ هذين المبدأين للمتقاضيين وصون غايتهما دون انتقاص.

أ) فبالنسبة لمبدأ علانية الجلسات: فإنه يمكن ضمان هذه المبدأ وصونه من خلال البث التقنى المباشر للجلسات بعرض ملفات القضايا على الرابط الإلكترونى المخصص لعلانية جلسات المحكمة في منصة المحكمة الرقمية على الشبكة العنكبوتية، فيصبح متاحا لكل أطراف الدعوى وللجمهور بصفة عامة مشاهدة الجلسات ومتابعة مجرياتها عن بعد وكأنهم حاضرون فعليا داخل قاعة المحكمة، ليصبح ذلك فى حقيقته أفضل من حضورهم الفعلي؛ حيث أن تعدد تقنيات البث المباشر والكاميرات يحقق مشاهدة كبيرة ومتابعة كاملة لن يحققها الحضور الشخصي(٦٨).

ب) وبالنسبة لمبدأ المواجهة بين الخصوم: فإن نظام الدوائر التكنولوجية المغلقة (الفيديو كونفرنس) يتيح تحقق هذا المبدأ؛ إذ يتمكن أطراف الدعوى من الترافع بالصوت والصورة عبر تقنية الدائرة المغلقة أمام القاضي، إضافة إلى إمكانية الرفع الالكترونى لمذكرات الترافع وتقديم كل طرف للمستندات المؤيدة له وإرفاقها ضمن ملف القضية؛ لتصبح كافة مجريات سير الدعوى تحت بصر جميع أطراف التقاضي، الأمر الذى يحقق مبدأ المواجهة على الوجه الأكمل(٦٩).

٢) المخاطرة بخصوصية مرفق العدالة : يرى أنصار هذا الرأى أن التحول الرقمى فى إجراءات التقاضي يشكل خطراً على مرفق العدالة، وتهدد خصوصيته وتمس خصوصيات المتقاضيين في ظل تزايد ظاهرة الهجمات السيبرانية، بما يفتح المجال أمام الاختراق للتلاعب بالمستندات والأوراق القضائية وتغيير الأدلة لصالحهم ضد خصومهم؛ فلم يعد صعبا اختراق أكثر الأنظمة المعلوماتية تعقيداً(٧٠).

ويشاطر الباحثان هذا الرأى قلقه ، لذلك فلابد من منح محور الأمن السيبرانى لمنظومة التقاضي أهمية خاصة وأولوية كبرى، والسعى لانشاء جهاز مناعى معلوماتي قوى يكفل خصوصية بيانات المتقاضين ويضمن حماية الأوراق القضائية من الاختراقات السيبرانية.

ثالثاً: آليات تطبيق الرقمنة فى إجراءات التقاضي بمحاكم مجلس الدولة:

تعد بيئة عمل مجلس الدولة بجميع أقسامه بيئة مثالية لرقمنة إجراءات التقاضي أمام دوائره القضائية(٧١)، ومن ثم فإننا سنتناول إمكانية تبنى الرقمنة وآليات تطبيق أدواتها فى مجال إجراءات التقاضي أمام محاكم مجلس الدولة فى كافة المراحل الإجرائية لعملية التقاضي التى تمر بها الدعوى الإدارية، آخذين فى اعتبارنا فى بعض هذه المراحل – من باب الاسترشاد– ما رسمه المشرع المصرى بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ ؛ باعتبارها نواة حقيقية ورائدة لتطبيق نظام التقاضي الإلكترونى فى الدولة المصرية (٧٢). وتستعرض السطور الآتية التصور الذى يمكن أن تكون عليه إجراءات التقاضي أمام محاكم مجلس الدولة فى إطارها الرقمي.

١) التعريف بمجلس الدولة :

نصت الوثيقة الدستورية المصرية على مجلس الدولة جهة قضائية – كأحد فرعى السلطة القضائية المصرية – يختص بالفصل في المنازعات الإدارية ومنازعات التنفيذ المتعلقة بأحكامه، والفصل في الدعاوي والطعون التأديبية إلى جانب اختصاصه بالإفتاء في المسائل القانونية، ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التى تحال إليه، ومراجعة مشروعات العقود التي تبرمها الدولة أو إحدي هيئاتها العامة(٧٣).

وقد نص المشرع على مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يتكون من القسم القضائي (ويؤلف من أ– المحكمة الإدارية العليا، ب – محكمة القضاء الإداري، ج – المحاكم الإدارية، د – المحاكم التأديبية، هـ – هيئة مفوضي الدولة)، وقسم الفتوى، وقسم التشريع(٧٤).

٢) ماهية رقمنة إجراءات التقاضي بمحاكم مجلس الدولة:

إجراءات التقاضى أمام محاكم مجلس الدولة هى مجموعة القواعد الإجرائية – المقررة قانونا – التى يتعين على المتقاضى اتباعها أمام محاكم القضاء الإدارى، والتى تبدأ بإجراءات رفع الدعوى الإدارية مرورا بنظرها وتداولها ثم الفصل فيها بصدور الحكم (٧٥).

وتعرف رقمنة إجراءات التقاضي بمحاكم مجلس الدولة باتخاذها لنمط غير مألوف في تسيير إجراءات التقاضي بهدف تيسيرها عبر التحول من الإجراءات المعتمدة كلياً علي النمط الورقى إلي استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في إقامة الدعاوى الإدارية ومباشرة كافة إجراءاتها، وذلك بإعادة هندسة إجراءات التقاضي بمحاكم مجلس الدولة – سالفة البيان – عبر تشبيك كافة دوائر القسم القضائى بمجلس الدولة على مستوى الدولة وضمها ضمن إطار تكنولوجى تفاعلي موحد(٧٦).

٣) آليات رقمنة إجراءات التقاضي بمحاكم مجلس الدولة:

تأسيساً على ماتقدم؛ فإننا سنتناول بيان كيفية التحول نحو رقمنة تلك الإجراءات وآليات تطبيقها وذلك على النحو التالى:

المرحلة الأولى: رقمنة إجراء إقامة الدعوى الإدارية وإيداعها:

١) إقامة الدعوى الإدارية إلكترونيا:

أ)يمكن أن يحرر المتقاضي صحيفة الدعوى الإدارية على النموذج المرقمن المعد لذلك من قبل المحكمة وإيداعها قلم كتاب المحكمة عبر المنصة الرقمية للمحكمة المختصة(٧٧)، وذلك بعد مراجعة هذا النموذج من قبل مجلس الدولة لضمان استيفائه الشكل المقرر قانوناً(٧٨).

ويقوم المتقاضي باستيفاء بيانات هذا النموذج والموضح به عنوانه التقليدي وعنوان البريد الالكتروني له، والعنوان التقليدي والالكترونى لخصمه لتتولى المنصة الرقمية للمحكمة إخطار خصمه بموضوع المنازعة وموعد نظرها(٧٩).

ب) ويمكن أيضا إيداع صحيفة الدعوى الإدارية عن طريق استخدام (البريد الالكتروني) حيث يتم إرسالها على عنوان البريد الالكتروني للمحكمة المختصة، وهى الآلية الأساسية لإيداع عرائض الدعاوى فى العديد من النظم القضائية حاليا(٨٠)، بل إن هناك بعض الأنظمة القضائية ومنها المحاكم الأمريكية لا تقبل الإيداع الإلكترونى لعريضة الدعوى إلا من عبر البريد الإلكترونى، وتستثني من ذلك حالات الطوارئ فقط(٨١).

ج) ومن الممكن إقامة الدعوى إلكترونيا من خلال الدخول إلى المنصة الرقمية للمحكمة المختصة المتاحة على شبكة الانترنت عبر تقنية مخصصة لذلك تسمح بفتح قناة اتصال بين المتقاضين والمحكمة المختصة عبر نافذة رقمية، بحيث يتم قبول صحيفة الدعوى ومستنداتها وسداد رسومها الكترونيا من خلال الموظف المختص بذلك عبر النافذة الرقمية(٨٢).

٢) مراجعة صحيفة الدعوى الإدارية المودعة إلكترونيا: يمكن استقبال عرائض الدعاوى المودعة إلكترونيا ومراجعتها عن طريق موظف مختص بذلك فى كل محكمة من محاكم مجلس الدولة للتأكد من مدى استيفائها للشكل الواجب توافره قانونا في الدعوى، وبالأخص التأكد من:

– توقيع صحيفة الدعوى المودعة الكترونيا من محام مقبول أمام المحكمة(٨٣)، والذي يمكن أن يتصور فيه استخدامه لرقم بطاقة المحاماة الصادرة عن نقابة المحامين كتوقيع الكتروني له على العرائض المرسلة إلى البريد الإلكترونى للمحكمة والذي يمكن من خلالها معرفة واستظهار بيانات المحامى الموقع علي نموذج العريضة، وذلك كله بعد إمداد نظام التقاضى الرقمي لمحاكم مجلس الدولة بنسخة حديثة من بيانات (المحامين المعلوماتيين) المقيدين بنقابة المحامين تجدد بصورة دورية، وذلك فى إطار التعاون المفترض في هذا الشأن بين وزارة العدل والنقابة في مجال التحول الرقمي(٨٤).

– سداد رسوم الدعاوى المودعة إلكترونيا : نص المشرع المصرى فى قانون المحاكم الاقتصادية المشار إليه ذلك على أنه تقيد الدعوى بعد سداد المدعى الرسوم والدمغات المقررة قانونا إلكترونيا(٨٥)، واتساقا لذلك فإنه من الممكن السداد الإلكترونى لرسوم الدعاوى المودعة إلكترونيا أمام محاكم مجلس الدولة، لاسيما مع صدور قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدى الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩.

٣) إنشاء ملف رقمى للدعوى الإدارية: بعد التحقق من الشروط الشكلية السالف بيانها وقيدها إلكترونيا في السجل الرقمي للمحكمة المختصة، وأيا كانت الطريقة الإلكترونية التى تم إقامة الدعوى بها، فإنه يتعين على قلم كتاب المحكمة إنشاء ملف رقمى مؤمن لحماية الخصوصية للخصومة القضائية كل على حدة، ويكون مشفرا بواسطة أرقام ورموز سرية تمنح لأطراف الدعوى مثل(رقم هوية المستخدم، رمز التحقق وكلمة المرور) حتى يتسنى لهم مباشرة إجراءات الدعوى إلكترونيا عبر هذا الملف دون السماح لغيرهم بولوجه وتصفح محتوياته، متضمنا كافة الأوراق والمستندات التى تقدم بها الخصوم وكافة محاضر الجلسات والأوامر القضائية الصادرة فى المنازعة(٨٦).

المرحلة الثانية:رقمنة إجراء الإعلان القضائى (الإعلان القضائى الإلكترونى):

من المستقر عليه قضاء أن الخصومة القضائية لا تنشأ والدعوى لا تقوم إلا بإعلانها للمدعى عليه(٨٧)، وتجدر الإشارة أن غالبية المدعى عليهم فى الدعاوى الإدارية يتمثلوا فى أحد مؤسسات الدولة من هيئات ووزارات ومرافق عامة(٨٨)، وبطبيعة الحال فإن لدى كل منها منصة رقمية على شبكة الانترنت وبريد الكترونى رسمى علي البوابة الإلكترونية للحكومة المصرية.

وفى هذا الخصوص فإنه يمكن لأطراف التقاضى اختيار (عنوان إلكترونى مختار) يتم الإعلان منه خلاله – والذى يعرف بأنه الموطن الذى يحدده الأشخاص والجهات المبينة بهذا القانون لإعلانهم بجميع إجراءات الدعاوى المقامة الكترونيا، سواء تمثل فى بريد إلكترونى خاص بهم أو رقم هاتف أو غيرها من الوسائل التكنولوجية(٨٩)– على أن ينشأ سجل إلكترونى موحد يخصص لقيد العنوان الإلكترونى المختار ومنه البريد الإلكترونى الخاص بالمدعى أو الجهة المدعى عليها؛ استرشادا بما ذهب إليه المشرع فى المادة ١٧ من قانون المحاكم الاقتصادية المشار إليه.

ومن خلال الإعلان الإلكترونى سيتمكن الطرف المدعى عليه الإطلاع على المستندات والمذكرات التى تقدم بها المدعى، وذلك تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم وحق الدفاع فى الإطار الرقمى للتقاضى، وكذلك اتصال علمه بكافة مواعيد الجلسات المحددة لنظرها ليتمكن من حضورها إفتراضيا على موقع المحكمة الإلكترونى وتقديم مذكراته ومستنداته ردا على طلبات المدعى(٩٠).

وبطبيعة الحال لابد من إنشاء إدارة متخصصة بالمحكمة منوطة بها تنظيم مسألة

الإعلان القضائى عبر البريد الإلكترونى تختص بمواجهة أى إشكاليات ناجمة عن الإعلان القضائى الإلكترونى[٩١].

المرحلة الثالثة: رقمنة مرحلة نظر الدعوى الإدارية وتداولها:

تنعقد الخصومة القضائية بحضور الأطراف الواجب إعلانهم بالدعوى فى الجلسة المحددة لنظرها[٩٢]، والتى ستنعقد أيضا حال الحضور الإفتراضى فى الجلسة المنعقدة إلكترونيا، إذ أن الغاية قد تحققت وهى العلم اليقيني للمدعى عليه بموضوع الدعوى وجلستها المحددة لنظرها، ويستتبع ذلك – بعد انعقاد الخصومة – الانتقال إلى مرحلة نظر الدعوى وتداولها أمام القاضى فى الإطار الرقمى[٩٣].

١) دور هيئة مفوضى الدولة: تختص هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى الإدارية وتهيئتها للمرافعة وإبداء الرأى القانونى فيها[٩٤]، واتساقا لما نص عليه قانون المحاكم الاقتصادية سالف البيان بإرسال قلم كتاب المحكمة لملف الدعوى إلكترونيا إلى هيئة التحضير بها ليتولى قاضي التحضير مباشرة أعمال التحضير والوساطة[٩٥]؛ فإنه من الممكن أن يمتد نطاق الرقمنة إلى مرحلة تحضير الدعوى الإدارية، بأن يقوم قلم كتاب المحكمة المختصة بإرسال الملف الإلكترونى للدعوى إلكترونيا إلى هيئة مفوض الدولة لدى المحكمة ليتولى مفوض الدولة تحضيرها واستيفاء مستنداتها وانتهاء بتقريره بالرأى القانونى فيها ثم إعادة إرسال الملف إلكترونيا مصحوبا بالرأى القانونى إلى قلم كتاب المحكمة.

٢) نظر الدعوى إلكترونيا وتداولها أمام المحكمة: اتساقا وما أقره المشرع بقانون المحاكم الاقتصادية بجواز إيداع الخصوم للمذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والطلبات والإطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكترونى عبر الموقع الإلكترونى المخصص لذلك[٩٦]، فإنه يمكن للخصوم فى الدعوى الإدارية – خلال هذه المرحلة – رفع المستندات إلكترونيا إلى المنصة الرقمية المفترض إنشاؤها[٩٧]، ومن خلال تلك المنصة المخصصة سيتمكن الخصوم أو ممثليهم من الاطلاع الالكتروني علي كل ما تم تقديمه فيها من مستندات وأوراق ومذكرات أو ما اتخذ من إجراءات أو قرارات قضائية[٩٨]، وذلك باستخدام الكود المرقمن للقضية الذى يحصل عليه المتقاضي عند إقامة الدعوى والمكون من ثلاثة مقاطع رقمية " الأول منهم رقم تعريفي، والثاني هو رقم ملف الدعوى، و الثالث هو الرقم الخاص بالمحكمة المختصة[٩٩].

وبالنسبة لمرحلة المرافعة فإنه يمكن لمحاكم مجلس الدولة الاستعانة بتقنية الدوائر التلفزيونية المغلقة (نظام الفيديو كونفرنس) في سماع مرافعة الخصوم وأقوال الشهود وغيرها من إجراءات مرحلة المرافعة[١٠٠]، والتى تعد من وسائل الإثبات الحديثة فى مجال التقاضى التي قد يستند إليها القاضي في كثير من القضايا التي يستلزم الفصل فيها سماع أقوال الشهود الذي يتعذر عليه لأى سبب كان الحضور للمحكمة، أو لسماع أقوال أحد طرفى التقاضي إذا تعذر عليه حضور جلسات نظر الدعوى لمرضه، أو لمناقشة

الخبير فيما تقدم به من تقارير في الأمور الفنية المتصلة بالقضية، أو لأى دواعٍ أمنية متصلة بأحد الخصوم كالمعتقل والمحبوس علي ذمة تحقيقات جنائية(١٠١).

المرحلة الرابعة : رقمنة مرحلة الحكم فى الدعوى الإدارية:

امتدادا لما سلف بيانه، فإنه يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تلعب دورا هاما تيسير كافة الإجراءات المتصلة بمرحلة الحكم فى الدعوى، وذلك على النحو الآتى:

١) (المداولة القضائية): ويقصد بها المشاورة التى تجرى سرا بين القضاة مجتمعين(١٠٢)، فسرية المداولة في الأحكام شأنها شأن حجيتها، من المبادئ التى يقوم عليها النظام القضائى(١٠٣).

وبخصوص رقمنة مرحلة المداولة القضائية فإنه يمكن لقضاة مجلس الدولة استخدام تقنية الدوائر التلفزيونية المغلقة (الفيديو كونفرانس) للتداول فيما بينهم بشأن الدعاوى، وتتميز رقمنة المداولة القضائية من خلال هذه التقنية بإتاحة إجرائها فى أى وقت وأى مكان ودون التقيد بمواعيد العمل الرسمية إذ من الممكن إجراؤها أيام العطلات ودون استلزام الحضور الجسدى للقضاة، إلا ـــأن ذلك يبقى مقيدا بقيدين،أولهما أن تتم في دائرة تكنولوجية مغلقة بين القضاة بحيث لا تسمح للغير الولوج إليها أو الإطلاع على سيرها، وثانيهما عدم الإخلال بسرية المداولة إعمالا لحكم المادة ١٦٦ من قانون المرافعات ، وإلا بات الحكم الصادر باطلا(١٠٤).

٢) (مسودة الحكم): والتى تعد بعد انتهاء المداولة وفقا لما أسفرت عنه، وتوقع من رئيس وأعضاء هيئة المحكمة التى تصدره قبل النطق بالحكم(١٠٥)، وتتبلور الغاية منها حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمة لم تستبين معالمها، وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محددة مفاهيمها، وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به، فمن هذا التوقيع يتبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذى أثبتت فى المسودة(١٠٦).

وفى شأن إمكانية الكتابة الإلكترونية لمسودة الحكم فى الدعوى الإدارية، فقد أصدر القضاء المصرى حكما متفردا قاضيا بأنه لما كان العمل قد جرى على أن تكتب مسودة الحكم بخط يد أحد القضاة الذين اشتركوا فى المداولة فإنه لا يجب الوقوف عند المعنى الحرفى للفظ "كتابة" وتجريده من مضمونه وغايته، إذ أن القاضى يكون كاتبا لمسودة الحكم إذا توصل إلى ذلك باستخدام الكمبيوتر، مادام أنه قام بذلك بنفسه، ولم يعهد به إلى آخرين، فلا تتغير بذلك طبيعة المسودة أو ينال ذلك من سريتها ؛ لأن السرية ليس علاقة بوسيلة الكتابة، وإنما تتوقف على إفشاء سر المداولة من أحد القضاة الذين حضروا المداولة ووقعوا على المسودة، إلا أنه يشترط كتابة البيانات الأساسية للحكم (وهى رقم الدعوى وتاريخ إيداع العريضة وأسماء الخصوم) وكذلك منطوق الحكم بخط يد القاضى بدون استخدام جهاز الكمبيوتر(١٠٧).

وفى ضوء ماتقدم من تقرير قضائى بإتاحة استخدام الحاسب الآلى فى كتابة مسودة الحكم، فإنه سيكون من المستساغ استخدام أى وسيلة من الوسائل الحديثة فى

كتابتها أيضا طالما من شأنها ضمان المحافظة على السرية مع مراعاة أن تكون الإشارة إلى البيانات الأساسية للحكم بخط يد القاضي.

٣) (النسخة الأصلية للحكم): لا مانع أيضا من كتابة النسخة الأصلية للحكم الكترونيا باستخدام أى من الوسائل التكنولوجية الحديثة على غرار ماتقدم بشأن كتابة مسودته إلكترونيا[١٠٨]، وهو ذاته ما تأيد بحكم محكمة النقض المصرية[١٠٩].

٤) (التوقيع الإلكترونى لمسودة الحكم وأصله): أصبح التوقيع الرقمى يمثل عنصرا فعالا فى مختلف المعاملات الدولية المختلفة عبر شبكة الإنترنت وبالأخص بمجال التجارة الدولية[١١٠]، ومن ثم فإنه من الممكن أيضا الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة فى توقيع الحكم القضائى من خلال تقنية التوقيع الرقمى أو الإلكترونى[١١١]، لا سيما فى ضوء إقرار المشرع المصرى بحجيته، إذا ما توافرت شروطه[١١٢]، ويتم التوقيع الرقمي بواسطة برنامج من البرامج المعلوماتية المخصصة لذلك، وباستعماله يكون الموقع قد وقع على رسالته كما لو كان وقعها ماديا في مستند ورقي[١١٣].

المرحلة الخامسة : رقمنة مرحلة ما بعد صدور الحكم فى الدعوى الإدارية:

٤) إعلان الحكم القضائى والحصول على صورة رسمية منه مذيلة بالصيغة التنفيذية إلكترونيا:

امتدادا لما سبق، فإنه في ظل رقمنة منظومة التقاضي محاكم القضاء الإدارى بمجلس الدولة سيكون لكل دعوى ملف رقمى منطوى على كافة بياناتها، وبمجرد صدور الحكم فيها يتم إيداعه بملف الدعوى الرقمية، ليتمكن أطراف الدعوى الدخول على المنصة الرقمية للمحكمة والإطلاع على الحكم الصادر بشأن دعواهم وإمكانية طباعتها على وسيط ورقى تقليدي، بل ومن الممكن إرساله للخصوم عبر البريد الإلكترونى المقيد لدى المحكمة بحسبانه الموطن المختار لهم وذلك بهدف تمكين الخصوم من الاستفادة منه، فبالنسبة للطرف الخاسر فإنه بعد حصوله على صورة من الحكم يستطيع الطعن فيه خلال المواعيد المقررة قانونا أمام المحكمة الأعلى، وبالنسبة للطرف الصادر لصالحه الحكم يستطيع الحصول على صورة رسمية منه مذيلة بالصيغة التنفيذية تسمح له بتنفيذه . ومن الممكن بالفعل الحصول على الصيغة التنفيذية للحكم دون الحاجة للانتقال إلى المحكمة بواسطة ختم الصيغة التنفيذية الأصلية وعمل مسح ضوئى لها ثم الاحتفاظ بالأصل مع الملف الرقمى للدعوى الإدارية، يستتبعه إرسال نسخة منها للطرف الصادر لصالحه الحكم مع التأشير على أصل الصيغة التنفيذية بأنه قد تم تسليمها بواسطة البريد الإلكترونى له محددا بالتاريخ والساعة مع الاحتفاظ بإشعار البريد الإلكترونى بما يفيد الاستلام[١١٤].

٥) الأرشفة الرقمية لملف الدعوى الإدارية: من الممكن الحفظ الرقمى لملف الدعوى الإدارية بما ينطوى عليه من دورة حياة الدعوى ومراحل سيرها الإجرائية انتهاء بالفصل فيها وتنفيذ الحكم الصادر فيها[١١٥].

الخاتمة:

وختاما –ومن خلال عرضنا السابق– يمكننا التقرير بأهمية التحول الرقمى فى الإجراءات الإدارية المتبعة أمام المرافق العامة لاسيما فى كافة المراحل الإجرائية لعملية التقاضي، ومن ثم يمكننا الوقوف على أبرز نتائج الدراسة والتوصيات التى يمكن إبداؤها على النحو التالى:

النتائج:

١-أصبحت تكنلوجيا المعلومات والاتصالات ذات تأثير كبير فى كافة المجالات لاسيما فى مجال الإدارة العامة لما تلعبه من دور فى تيسير كافة الإجراءات الإدارية المتصلة بتقديم الخدمات العامة على نحو أكثر كفاءة وفاعلية.

٢-التحول الرقمي في إجراءات التقاضي بمحاكم مجلس الدولة يدور حول غاية أساسية تتمثل في تيسير إجراءات التقاضي بهدف الارتقاء بمنظومة التقاضي والوصول إلى العدالة الناجزة.

٣-تبني التحول الرقمي في إجراءات التقاضي إنما يتطلب توافر عدد من المقومات والمرتكزات البشرية والتشريعية والسيبرانية والتقنية في مواجهة عدد من المعوقات، مما سيؤدي في النهاية إلى استحداث مفاهيم جديدة للإطار الإجرائي لعملية التقاضي جراء التحول فى جميع الإجراءات التقليدية المتبعة لعملية التقاضي إلى النمط الرقمي.

٤-رقمنة إجراءات التقاضي تنطوى على العديد من المزايا التى تنصرف جميعها إلى غاية أساسية قوامها تيسير تلك الإجراءات وجعلها أكثر مرونة وبساطة على جميع أطراف عملية التقاضي، فضلا عن دورها فى القضاء على ظاهرة بطء إجراءات التقاضي والحد من الفساد الإدارى داخل المحاكم وتوفير المزيد من الجهد والوقت على جموع المتقاضيين وتقليل النفقات، وضمان سير منظومة العدالة بانتظام وإطراد، وانتهاء بتعزيز مشروع الحكومة الرقمية الذى تتبناه الدولة المصرية وفق رؤيتها(رؤية مصر ٢٠٣٠).

- التوصيات:

١) يتعين على مجلس الدولة المصرى وقضاته السير بخطى ثابتة دون تباطؤ أو ملل نحو تطوير منظومة التقاضي بمحاكم مجلس الدولة – فى سبيل الارتقاء بها – بإدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة فى هياكله، لاسيما فى ظل توافر إرادة واضحة للقيادة السياسية المصرية بشأن دعم استراتيجية التحول الرقمي فى منظومة التقاضي.

٢) ضرورة إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتهيئة البيئة القانونية لمباشرة إجراءات التقاضي فى النمط الرقمى على نحو تشريعي سليم.

٣) وجوب التحول التدريجي فى رقمنة إجراءات التقاضي مع الإبقاء – بالتوازى – على النمط التقليدي حتى يتم إقحام النظام الرقمى كليا؛ ضمانا لسير محاكم مجلس الدولة دون أى خلل أو توقف مفاجئ.

٤) تهيئة المواطنين لفكرة استخدام التكنولوجيات الرقمية فى إجراءات التقاضي وفى مساعدتهم فى الحصول على الترضية القضائية المرجوة.

٥) لابد من مطالعة ما توصلت إليه الدول الرائدة فى مجال الكترونية القضاء وإلقاء الضوء على تجاربها بقدر من الرصد والتحليل للاستفادة منها بشأن رقمنة إجراءات التقاضي بمحاكم مجلس الدولة المصرى.

هوامش الدراسة:

1. Batalli M., Simplification of public administration through use of ICT and other tools, European Journal of e Practice, N. 12, March/April 2011, Pp. 1-17.
2. Michael Rachinger, Romana Rauter, Christiana Müller, Wolfgang Vorraber, Eva Schirgi, Digitalization and its influence on business model innovation, Journal of Manufacturing Technology Management, Volume 30 Issue 8, 2019, Pp. 1143-1160.
3. Sayabek Ziyadin, , Khakimzhan Malayev , Igor Fernández -Plazaola , Gulim Ismail, Anara Beyzhanova., Digital Modernization of the System of Public Administration: Prerogatives and Barriers, The 1st International Conference on Business Technology for a Sustainable Environmental System (BTSES-2020), Web of Conferences Vol. 159, 05003 (2020).
4. Marco Velicogna , Antoine Errera & Stéphane Derlange, e-Justice in France: the e-Barreau, experience, the Utrecht Law Review, Volume 7, Issue 1 (January) 2011, Pp. 163-187.
5. Lupo G., & Bailey J., Designing and Implementing e-Justice Systems: Some Lessons Learned from EU and Canadian Examples, Laws journal, 3, 2014, 353–387.

٦. هشام بدر الدين، القضاء الإداري المصري والتكنولوجيا الحديثة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع ١٧، ٢٠١٧، ص ص٤٩-١٠٩.

٧. د. هشام الصافي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٢٠، ص ٩.

8. United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) , Arab Horizon 2030 : Digital Technologies for Development, Beirut , 2019, Executive Summary.

٩. الرؤية العربية للاقتصاد الرقمى، دورية صادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، الإصدار الثالث، الطبعة الثانية – يناير ٢٠٢٠ – ص ٢٩.

10. UNITED NATIONS, E-Government Survey 2020: Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development, Department of Economic and Social Affairs, UNITED NATIONS New York, 2020 – page 1.
11. UNITED NATIONS, E-Government Survey 2022 The Future of Digital Government, UNITED NATIONS New York, 2022

١٢.د. على محمد الخورى، الحكومة الرقمية: دائرة الاهتمام، أحد إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية،القاهرة، الطبعة الثانية، مايو ٢٠٢٠، ص ٢٦.

13. OECD, The OECD Digital Government Policy Framework: Six dimensions of a Digital Government, paper was prepared by the Directorate for Public Governance (GOV), under the leadership of its Acting Director, Janos Bertok, 2020, page 5.
14. Digital transformation: challenges faced by organizations and their potential solutions, Op. Cit, pp. 17-33.
15. UN SECRETARY-GENERAL'S STRATEGY ON NEW TECHNOLOGIES, Op. Cit – page 6.

١٦.د. مدحت أبو النصر، الذكاء الإصطناعى فى المنظمات الذكية، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٢١٧.

١٧.استراتيجية الدولة المصرية لمكافحة الفساد ٢٠١٩/٢٠٢٢، ص ص ٨ -٩.

١٨.أشرف عبده، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في البلدان العربية والأجنبية، الإسكندرية ، دار الكتب والدراسات العربية ، ٢٠١٧ ، ص ٩٣.
١٩.فهد العبود، الحكومة الذكية : التطبيق العملى للتعاملات الإلكترونية الحكومية ، الرياض ، العبيكان للنشر ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٦ ، ص ١٣٤ .
٢٠.أشرف عبده، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في البلدان العربية والأجنبية، مرجع سابق ،ص ١١٢.
٢١.الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص٢٣.
٢٢.حمدى القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ٢٠٢٢، ص ٥٤.
23. Digital Public Administration factsheet 2020, European Union, Page 3.
٢٤.حمدى القبيلات، مرجع سابق ، ص ٥٥ –ص ٥٧.
٢٥.اليساندرو سبينا، الحكومة المفتوحة والسيطرة على السلوك والخصوصية فى الحكومة الرقمية ، كتاب الإدارة العامة والدولة الحديثة ل. إيبرهارد بوهن ، ترجمة: صالح السلمى ، مركز البحوث والدراسات التابع لمعهد الإدارة العامة ، الرياض ،٢٠١٩، ص٢٤٦.
٢٦.هال أبلسون، هارى لويس، كين ليدين، الطوفان الرقمى : كيف يؤثر على حياتنا وحريتنا وسعادتنا ، ترجمة اشرف عامر، القاهرة ، مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٥ .
٢٧. أحمد محمد عصام، أثر التحول الرقمى على بعض مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ ، القاهرة، دار الأهرام للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٤ ، ص٧.
٢٨.أحمد هندى، التقاضي الإلكترونى لاستعمال الوسائل الإلكترونية فى التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ١٣ .
٢٩.محمود عبد المغيث، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص ١٦.
٣٠.أحمد الربيش، الوسائل الإلكترونية ودورها فى تبسيط إجراءات التقاضي ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ديسمبر ٢٠١٢ ، ص ١٩١.
٣١.حسام الدين طنطاوى، مدى سلطة القاضي الإداري في توجيه أوامر للإدارة والحلول محلها : دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه فى الحقوق جامعة القاهرة ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٨.
٣٢.عبدالخالق محمود، المعالجة اللوجيستية لظاهرة بطء إجراءات التقاضى، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مجلة صادرة عن نادى القضاة المصرى، المجلد ٣،العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٢٩٥ – ٣٢٣ .
٣٣.أسماء أسامة، المحكمة الالكترونية : نحو مستقبل رقمي، القاهرة، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٣، ص٣٨
٣٤.الهدف الثانى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحاد الفساد (٢٠٢٣– ٢٠٣٠).
٣٥.سحر عبدالستار إمام، جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، ٢٠٢٠، ص ص ٦٦ – ٦٩.
36. EUROPEAN COMMISSION FOR THE EFFICIENCY OF JUSTICE (CEPEJ), Declaration Lessons learnt and challenges faced by the judiciary during and after the COVID-19 pandemic, CEPEJ, Ad hoc virtual CEPEJ plenary meeting, Strasbourg, (2020) , p.2.
٣٧.محمد الألفى، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس " الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية " دبي / الإمارات، ٢٠٠٧،ص ٢ –٦.
٣٨.استراتيجية الدولة المصرية للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠م).
٣٩.هشام بدر الدين، استخدام التكنولوجيا الحديثة فى القضاء الإدارى : دراسة مقارنة، القاهرة، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٢٢،ص ٣١.
٤٠.أسماء أسامة، مرجع سابق، ص ٣٨.
٤١.إيمان القثامى، التقاضي عن بعد : دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية، العدد (٨٤)، ٢٠٢١، ص ١٠٣٧.

٤٢. خالد ممدوح، إجراءات التقاضى الإلكترونى فى المواد المدنية والجنائية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعى، الطبعة الأولى، ٢٠٢١، ص ٤٦ .
٤٣. إيمان القثامى، مرجع سابق، ص ٩٦٧ .
٤٤. أمل فوزى، نحو الكترونية الإجراءات أمام القضاء المدنى، رسالة دكتوراه فى الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٢١، ص ١١٠ .
٤٥. عبدالله المرزوقى، التقاضى الالكترونى (التقاضى الذكى) والكترونية التقاضى (القضاء الذكى) : دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، إمارة الشارقة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٢٥٩.
٤٦. خالد لطفى، التقاضى الإلكترونى كنظام قضائى معلوماتى بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار الفكر الجامعى، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ١٩.
47. EU Justice Scoreboard, Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2021, page 33.
٤٨. خيري البتانونى، النظام الإجرائى للمرافعة وحجز القضية للحكم فى التقاضى الالكترونى، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص ١٩ .
٤٩. أسماء أسامة، مرجع سابق، ص ٣٢ .
٥٠. أمل فوزى، مرجع سابق، ص٧٢٦.
٥١. ضرار الدبوبى، التطبيقات القانونية الالكترونية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢، ص ٢٦.
٥٢. محمد الخالدى، التكنولوجيا الإلكترونية، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٧٦.
٥٣. أشرف عبده، الأرشيف الإلكتروني : الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الإسكندرية، دار الكتب والدراسات العربية، ٢٠١٨، ص ٢٥٢.
٥٤. ربحى عليان، البيئة الإلكترونية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥، ص٣٤.
٥٥. إيمان القثامى، مرجع سابق، ص ٩٦٧.
٥٦. هشام الصافى، مرجع سابق، ص٣١.
57. Carrera, Sergio & Mitsilegas ,Valsamis & Stefan , Marco , Criminal Justice, Fundamental Rights and the Rule of Law in the Digital Age, Report of a Centre for European Policy Studies, (2021) P.28.
٥٨. محمد جمعه، التحول الرقمى وكفاءة الأنظمة القانونية والقضائية، القاهرة، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٣، ص ٦.
٥٩. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية : المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٨ –العدد الأول، ٢٠١٢، ص١٧٧.
٦٠. المؤتمر الإقليمي حول الجريمة السيبرانية والأدلة الرقمية، المنعقد فى القاهرة بتاريخ ٦-٧ مارس ٢٠٢٢، تنظيم المركز القومى للدراسات القضائية بوزارة العدل المصرية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالجريمة والمخدرات بدول مجلس التعاون الخليجي وضمن مشروع التعاون بين وزارة العدل والوكالة الأسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية، منشور بمجلة القانون والتكنولوجيا، مجلة صادرة عن كلية القانون بالجامعة البريطانية فى مصر، المجلد الثانى، العدد الأول، إبريل ٢٠٢٢، ص ٣٣٣.
٦١. خالد لطفى، مرجع سابق، ص ٦.
62. EU Justice Scoreboard, Op.Cit . P 33
٦٣. محمد عبد اللطيف، دستورية استخدام وسائل الاتصالات المسموعة والمرئية في مجال الإجراءات القضائية: دراسة خاصة للقضاء الدستوري في فرنسا وقضاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مجلة صادرة عن نادى القضاة المصرى، المجلد ٢،العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٣٠٩ – ٣٣٩.
64. CEPEJ, Op.Cit, P.3.

٦٥. أحد توصيات المؤتمر العلمى الدولى الثانى لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة جامعة الأزهر بعنوان (الآفاق الشرعية والقانونية للتحول الرقمى الواقع والمأمول)، المنعقد فى الفترة من ٢٦- ٢٧ مارس ٢٠٢٢ بمركز الأزهر للمؤتمرات بمدينة نصر بالقاهرة، منشور بمجلة القانون والتكنولوجيا، مجلة صادرة عن كلية القانون بالجامعة البريطانية فى مصر، المجلد الثانى، العدد الأول، إبريل ٢٠٢٢، ص ٣٣٨.

٦٦. صفاء أوتانى، مرجع سابق، ص ١٧٩.

٦٧. صفاء أوتانى، المرجع السابق، ص ١٨٤.

٦٨. إيمان القثامى، مرجع سابق، ص ١٠٢٥.

٦٩. إيمان القثامى، المرجع السابق، ص ١٠٢٧ .

٧٠. صفاء أوتانى، مرجع سابق، ص١٨٦.

71. **Karem Aboelazm, The Role of Digital Transformation in Improving the Judicial System in the Egyptian Council of State: An Applied Study from a Comparative Perspective, Journal of Law and Emerging Technologies, Faculty of Law, The British University in Egypt, Volume 2, 2022, Issue 1, 11 -50.**

٧٢. أحمد عصام، إجراءات التقاضي الإلكترونى فى المحاكم الاقتصادية وفقا لآخر تعديلات قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية، المجلة القانونية، مجلة نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، المجلد ١٢، العدد١، ٢٠٢٢، ص ١٨٦ – ٢١٦.

٧٣. نص المادة ١٩٠ من دستور جمهورية مصر العربية المعدل في ٢٠١٩.

٧٤. قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢م.

٧٥. فؤاد العطار، رقابة القضاء لأعمال الإدارة، دراسة لأصول هذه الرقابة ومدى تطبيقاتها فى القانون الوضعي، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦١، ص ٥٧٧.

٧٦. أحمد عزت فتح الباب، دور الوسائل الإلكترونية فى الإثبات أمام القضاء، رسالة الدكتوراه فى الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠٢٢، ص١١٣ .

٧٧. وليد الجلاد، التقاضى الإلكترونى بالمحاكم الاقتصادية: دراسة تحليلية تطبيقية، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص٨٤.

٧٨. إسلام أبو العلا، أثر نظم وتكنولوجيا المعلومات على النشاط الإدارى فى الدولة : دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة المنوفية، ٢٠١٨م، ص ٢٣٣.

٧٩. إسلام أبو العلا، المرجع السابق، ٢٣٥.

٨٠. هشام بدر الدين، مرجع سابق، ص ٥٤.

٨١. محمد سويلم، التقاضى عبر الوسائل الإلكترونية فى المواد المدنية والتجارية : دراسة مقارنة بالتشريعات الدولية والأجنبية والعربية، القاهرة، دار النهضة العربية،الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص ٦٣٢ .

٨٢. وليد الجلاد، مرجع سابق، ص ٨٤.

٨٣. أحمد عصام، مرجع سابق، ص ١٨٦- ٢١٦.

٨٤. إسلام أبو العلا، مرجع سابق، ص ٢٤١.

٨٥. نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨.

٨٦. وليد الجلاد، مرجع سابق، ص٨٥.

٨٧. حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٩٤٨٢ لسنة ٥٩ قضائية عليا، بجلسة ٢٠١٦/٣/٢٣، وحكمها أيضا فى الطعن ١٣٢٩ لسنة ٥٣ قضائية، بجلسة ٢٠١٤/٦/٢٢.

٨٨. وهو البين من مطالعة نص المادة ١٠ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة.

٨٩. نص الفقرة الثانية من المادة (١٣) من قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ .

٩٠. أحمد عصام، مرجع سابق، ص ١٨٦ – ٢١٦.

٩١. حسين خليل، الإعلان القضائى عن طريق البريد الإلكترونى فى النظرية والتطبيق، المنصورة، دار الفكر والقانون. ٢٠١٥، ص ١٢٠.

٩٢. نص المادة (٣/٦٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨.

٩٣. أحمد عصام، مرجع سابق، ص ١٨٦-٢١٦.
٩٤. نص المادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة رقم٤٧ لسنة ١٩٧٢، ويراجع فى ذلك حكم المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ١٩٨ لسنة ١٩ قضائية دستورية، بجلسة ١٩٩٩/٣/٦.
٩٥. المادة (١٥) من قانون المحاكم الاقتصادية المشار إليه.
٩٦. المادة (١٩) من قانون المحاكم الاقتصادية المشار إليه.
97. Karem Aboelazm , Op.Cit ,p 11 -50.
٩٨. محمود عبدالمغيث، مرجع سابق، ص٤٥.
٩٩. أحمد الشمرى، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير مرفق القضاء الإداري، مجلة كلية الشريعة و القانون، جامعة الأزهر، ٢٠١٩، مج. ٢١، ص ٣٦٠١ – ٣٦٥٢).
١٠٠. صبري عبدالعال، المنازعة الإدارية الإلكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة بالشريعة الإسلامية، المجلة القانونية،مجلة نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، المجلد ٨، العدد١، ٢٠٢٠، ص ٥٣-١٧٠.
١٠١. أحمد عزت فتح الباب، مرجع سابق، ص ١٢٧.
١٠٢. نص المادة ١٦٦من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .
١٠٣. حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ بجلسة ١٩٩٢/١٢/٨.
١٠٤. محمد سويلم، مرجع سابق، ص ٨٢١.
١٠٥. محمد مسعود، إشكاليات إجراءات التقاضي أمام القضاء الإدارى : النظرية العامة للدعوى الإدارية من إقامتها حتى الحكم فيها، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٩، ص ٦٤٦ .
١٠٦. حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٢٩٠٧ لسنة ٣٥ قضائية، بجلسة ١٩٩٤/١/١٥..
١٠٧. حكم (دائرة توحيد المبادئ) بالمحكمة الإدارية العليا المصرية فى الطعن رقم ١٨٠٠٦ لسنة ٥٣ ق.ع بجلسة ٢٠٠٩/١/١٠.
١٠٨. هشام بدر الدين، مرجع سابق، ص ١٥٦.
١٠٩. الطعن رقم ٨٥١٣ لسنة ٥٩ ق نقض جنائى بجلسة ٢٠٠٢/٤/٢١.والطعن رقم ١٤٦٣١ لسنة ٦٢ قضائية بجلسة ١٩٩٧/٩/٢٧ .
١١٠. زيد الكمال، خصوصية التقاضى عبر الوسائل الإلكترونية : دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٩، ص ١٦٠ .
١١١. هشام بدر الدين، مرجع سابق، ص ١٥٧.
١١٢. نص المادتين ١٤ و١٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني.
١١٣. خالد ممدوح، الإثبات الإلكترونى فى المواد الجنائية والمدنية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعى، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٢٣١ .
١١٤. هشام بدر الدين، مرجع سابق، ص ١٦٥.
١١٥. هشام الصافى، مرجع سابق، ص ١٦٢.